

—(200)—

فالأولى: مدحت وألزمت باتباع الأحسن، والمدح والإلزام علامة الحجة، ويوجبان الجزم بحجة المستحسن بالفتح.

والثانية: يفهم منها: أنَّهُ سبحانه وتعالى مدح أناساً تعرض عليهم قضايا فيها الحسن والأحسن، فيختارون الأحسن.

ويرد على هذا الاستدلال بـ:

1 – إنَّ الآيتين استعملت لفظ "الأحسن" بمفهومه اللغوي، وهذا لا علاقة له بالاصطلاح المتأخر، فالآيتان أجنبيتان عنه.

2 – إنَّ المجال في أحسنية حكم على حكم يعني: الإطلاع على الملاكات، ولا سبيل للعقل على ذلك، بل يقدم الأهم على المهم.

3 – إنَّ الآية الأولى وإن مدحت المستمعين إلاَّ أنها افترضت أن هناك أقوالاً بعضها أحسن من بعض، فإذا كانت صادرة من الشارع فالأهمية بكونها أحسن هو من شؤون الكتاب والسنة (1).

4 – إنَّ التأمل في سياق الآية الثانية لا يبقى مجالاً لتقديم الأهم على المهم، وإنَّ ما استعملت لفظ التفضيل لتعم الصفة على كلِّ ما أنزل منه تعالى، أو تحبذ التوبة بقرينة ذكر العقاب.

5 – إنَّ الآيتين أجنبيتان عن حجة الاستحسان، ولو بدلت لفظة "الأحسن" بلفظة "أنهم يعملون بالاستحسان في مجالات الاستنباط" لا يستقيم المعنى بحال (2).

ورد الغزالي على هذا الاستدلال بالآية: (قلنا اتباع أحسن ما أنزال إلينا هو اتباع الأدلة، فبينوا لنا أن هذا مما أنزل إلينا، فضلاً عن أن يكون أحسنه) (3) وهو بهذا يتحدث عن قاعدة تقول: "إنَّ القضية لا تثبت موضوعها" فالآية لا يمكن أن تعين الاستحسان

1 – الأصول العامة للفقه المقارن: 374.

2 – مجلة التوحيد السنة الأولى العدد السادس، ضمن مقال الشيخ التسخيري: 74.

3 – المستصفى: 138.

